نحـــو آفـــاق أوســـع

مصر بين عمران الأرض السوداء وعمران الأرض الصفراء

إعداد / دكتور أبوزيد راجح

Matruh
Ismailiya
GIZA
CAIRO
SINAI
GATTARA DEPRESSION
El Fayum
Beni Suef
BAHARIA OASES
Minya
EASTERN
WESTERN
FARAFRA OASES
Suez
DAKHLA OASES
KHARGA OASES
Aswan
DESERT

نحـــو آفـــاق أوســـع

مصر بين عمران الأرض السوداء وعمران الأرض الصفراء

العمران في هذه المقالة هو "عمارة الأرض" بكل ما تعنيه هذه العبارة الموجزة من تنمية وحضارة وارتقاء بالحياة .

فالعمران من ناحية يمثل الحيز المكاني الذي يشيده الإنسان ليعيش فيه كفرد وأسرة وجماعة ، ويمارس فيه نشاطاته الحياتية ، ويحقق فيه احتياجاته المادية والحسية والوجدانية. ومن ناحية أخرى فهو يمثل ضرورة اجتماعية يؤثر فيها ويتأثر بها . فقد انبثق العمران في كل حقبة تاريخية من النسق الاجتماعي الاقتصادي السائد في هذه الحقبة ، وفي إطار المحددات الجغرافية للحيز الذي نشأ فيه. وحركة العمران هي حركة التفاعلات المستمرة عبر التاريخ بين الإنسان والمكان الذي يعيش فيه. فالعمران في حقيقة الأمر قراءة في جغرافية المكان ، وقراءة في تاريخ المجتمع.

إن العمران الذي نشأ على أرض مصر هو العمران الزراعي الذي بدأ منذ الاستقرار البشرى الأول على ضفاف النيل واستمر خلال عصورها التاريخية المتعاقبة حتى بلغ نهاياته في العصر الحديث وعلى وجه الدقة في نهاية الألفية الثانية للميلاد .

لقد كان عدد سكان مصر خلال تاريخها الطويل وحتى بداية القرن التاسع عشر حوالي ثلاثة ملايين نسمة يعيشون على مساحة تبلغ حوالي مليونين فدان من الأراضي الزراعية . وكانت هذه النسبة بين عدد السكان ومساحة مجالهم الحيوي ثابتة تقريباً خلال تاريخ مصر الطويل . وخلال المائة والخمسين سنة التالية أي حتى منتصف القرن العشرين زاد عدد السكان إلى ٢٠ مليون نسمة وزادت مساحة الأرض المنزرعة إلى ٦ مليون فدان . أي أن الزيادة السكانية خلال هذه الفترة صاحبتها زيادة مكانية بنفس النسبة تقريباً . وبتعبير آخر فإن الزيادة السكانية واكبها بنفس المعدل اتساع مكاني ، وسار الاثنان معاً في تناسق وتوافق .

ولكن الأمر اختلف تماماً بعد منتصف القرن العشرين وحتى الآن أي خلال الستة عقود الأخيرة . فقد زاد عدد سكان مصر من ٢٠ مليون نسمة إلى ما يزيد على ٩٠ مليون نسمة في الوقت الحالي. ومن المنتظر أن يبلغ تعداد مصر عام ٢٠٥٠ حوالي ١٤٠ مليون نسمة أي بزيادة قدرها ٦٠ مليون عما هو عليه الآن . ولم يواكب هذه الزيادة المضاعفة في هذه الفترة القصيـــرة زيادة

مكانية مناسبة بل واكبها تآكل مكاني شديد الخطورة . فقد فقدت مصر خلال النصف الأخير من القرن العشرين ١,٥ مليون فدان أي حوالي ٣٦% من الأراضي الخصبة نتيجة للامتدادات البنائية المستمرة للمدن والقرى على الأراضي الزراعية المحيطة بها .

وتفقد مصر بسبب هذه الامتدادات حوالي ٤٠ ألف فدان سنوياً . ولو استمر تآكل الأراضي الزراعية بنفس المعدل فسوف تختفي الأراضي الزراعية في الوادي والدلتا من الوجود والى الأبد في فترة بين عام ٢٠٧٠ وعام ٢١٠٠ .

ويمثل منتصف القرن العشرين النقطة الحرجة التي بلغ عندها الاتزان بين الإنسان والمكان منتهاه والتي بعدها بدأ المكان يضيق تدريجياً بساكنيه إلى حد الاختناق . ومع الانفجار السكاني على حيز مكاني يتآكل ذو قاعدة تنموية أحادية ، بدأت مصر ولأول مرة في تاريخها أن تفقد الاتزان بين الإنسان والمكان بدرجة خطيرة وأصبح هذا الخلل المكاني السكاني يهدد وجود مصر ذاته .

وليس أمام المصريين الآن –إذا ما أرادوا استمرار حضارتهم– إلا الخروج إلى آفاق جديدة رحبة خارج واديهم . إن التحدي الذي سوف يواجه المصريين في ترويض الصحراء شديد الشبه بالتحدي الذي واجه أسلافهم الأولون عندما استقروا على ضفاف نهر النيل وأقاموا حضارتهم الأول الخالدة على ضفافه . وسوف تقام حضارتهم الثانية نتيجة هذا التحدي إذا ما اعتبرنا أن ما ذهب إليه المؤرخ ارنولد توينبي صحيحاً وهو أن الحضارة هي وليدة التحدي الذي يواجه الإنسان.

إن الحيز الجديد له سمات تختلف كثيراً عن سمات الحيز الأول . أولها انه ليس حيز شريطي ذو بعد واحد بل حيز رحب يمتد في الاتجاهات الأربع . وثانياً أنه حيز بالغ التنوع في مناخه وبيئته وطبيعته الإيكولوجية . فمنه الساحلي ، ومنه الصحراوي ، ومنه المنخفض السهلي ، ومنه أيضاً المرتفع الجبلي . كما أنه بالغ التنوع أيضاً في إمكاناته الظاهرة منها والباطنة ؛ مما سيؤدى بالضرورة إلى التعدد في أنماط التنمية ومجالاتها .

لقد أصبح العلم والمعرفة والتقنية الحديثة متاحة للإنسان في تعامله مع الأرض والبيئة وفى صياغته لحياته مما يجعله أكثر قدرة على مواجهة تحديات شديدة الصعوبة ما كان ليستطيع مواجهتها من قبل ، مثل ندرة المياه وندرة الموارد وندرة الطاقة وتطرف المناخ .

الحيز العمراني المأهول الحالي:

يشتمل الحيز العمراني الحالي على الوادي في الجنوب والدلتا في الشمال ، وتبلغ مساحته حوالي ٥,٧% فقط من مساحة مصر الكلية ، ويسكنه ٩٨%من سكانهـا .

ويعانى هذا الحيز مشاكل خطيرة متفاقمة – في مدنه وقراه – تهدد بتآكل سريع لهذا الحيز، مع حياة حضرية متدنية عادة ما توصف "بالعشوائية" في أغلب مناحيها . ومن أمثلة هذه المشاكل مايلي:

- عدم قدرة هذا الحيز على استيعاب مزيد من السكان وتجاوزه درجة التشبع السكانى القصوى بمراحل كبيرة.
- الكثافة السكانية العالية والتى تكاد أن تكون من أعلى الكثافات السكانية فى العالم . تبلغ الكثافة السكانية فى القاهرة ٤٢ ألف نسمة فى الكيلو متر المربع ، بيلما تبلغ هذه الكثافة فى العواصم الأوربية ما بين ٨-١٠ الآف نسمة ، أى أن كثافة القاهرة تبلغ حوالى خمس مرات نظيرتها فى العالم الغربى ، (وفى بعض أحياء القاهرة تصل الكثافة السكانية إلي ١٠٠ ألف نسمة فى الكيلو متر المربع مثل باب الشعرية) .
- تآكل الأراضي الزراعية نتيجة للامتدادات العمرانية للمدن والقرى عليها . لقد تراجع الغطاء الأخضر في الوادى والدلتا امام الزحف الخرسانى المستمر عليه بمعدلات متزايدة ، وهو في سبيله إلى الزوال في فترة ما بين عامي ٢٠٧٠ و٢١٠٠ كما سبقت الإشارة اليه .
- الخلل الواضح فى المنظومـة العمرانيـة والذى يتمثل فى عدم تسلسل أحجام المدن التسلسل الطبيعى المعترف به فى علـم العمـران، مع طغيان البؤرة القاهرية على المنظومة العمرانية بأكملها .إذ يبلغ عدد سكانهـا خمس مجموع السكـان فى مصـر وتستحوذ وحدها على ما يقرب من ٤٠% من مجموع الاستثمـارات في مجال الانتـاج والخدمـات.
- النمـو العشوائـى بصورة متزايـدة . فقد تمكنت ظاهـرة النمو العشوائـى من بنيـة العمـران المصرى المعاصر. ولم تعد ظاهرة استثنائية يمكن احتواؤها وعلاجها ، بل صارت ظاهرة كل المدن وكل القرى . فأصبحت بذلك حقيقـة قائمـة وجدت لتبقى ، بكل ما يعنيه ذلك من آثار اجتماعية بالغة الخطورة .

ويهدف التخطيط التنموى للحيز الحالى إلى إيجاد الحلول الملائمة لهذه المشاكل المتفاقمة وإصلاح الخلل الواضح فى منظومة العمران .

الحيز غير المأهول (المهجور):

يشمل هذا الحيز صحراوات مصر وسواحلها خارج الوادى والدلتا . ويتكون من أقاليم متفاوتة بيئياً وإيكولوجياً من صحراوات ومنخفضات وهضاب ومرتفعات وسواحل. وكذلك يتكون من مناطق متعددة الإمكانات التنموية ، ومناطق أحادية الإمكانات ، ومناطق ليس لها إمكانات تنموية معروفة. وتبلغ مساحة هذا الحيز حوالى ٩٤% من المساحة الكلية لمصر كما سبقت الإشارة .

ولما كان الحيز الحالي قد تجاوز درجة التشبع القصوي للسكان ولم يعد قادراً على استيعاب مزيد منهم ، فلابد أن تتجه الزيادة السكانية المتوقعة خلال الأربعين سنة القادمة – والسابق تقديرها بستين مليون نسمة- إلى محاور تنموية جديدة خارج الوادي والدلتا ، إذا ما أردنا أن نحتفظ بالبقية الباقية من أراضى هذا الحيز المأهول الحالي .

ولتحديد مجالات التنمية في الحيز المكاني الجديد يلزم معرفة ودراسة الموارد السطحية والجوفية الكامنة فيه من حيث المواد الأولية والمعادن والمياه والطاقة بمصادرها المختلفة . ولا تقف الدراسة عند تحديد أنواع الخامات وكمياتها بل يجب دراسة خواصها الكيميائية والطبيعية والميكانيكية لمعرفة وتحديد استخداماتها المختلفة. كما يلزم استعراض الطبيعة الإيكولوجية من مناخ وبيئة وجغرافيا لمعرفة ملائمة هذه الطبيعة للأنشطة التنموية والمعيشية . وتشتمل الدراسة البيئية على إمكانية استخدام العناصر الطبيعية من رياح وأشعة شمس فى توليد الطاقة والاستفادة من الامطار والآبار في الزراعة والرعي .

وتمثل هذه الدراسات البنية التحتية للتنمية والتي علي اساسها ستتحدد النوعيات والتقنيات الملائمة لمجالات التنمية من صناعة وزراعة وسياحة وغيرها وكذلك مناطق توطينها .

وتتبع هذه الدراسة تحديد النمط المعماري والتخطيطي الأمثل للمستقرات البشرية في محاور التنمية الجديدة وتدرجها الحجمي والعددي وعلاقاتها الوظيفية فيما بينها.

ويحدد النمط العمراني نمط النشاط المعيشي بجانبية الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن تأثير العناصر البيئية والمناخية على التخطيط الحضري ونظم الإنشاء والتصميم المعماري .

وتتطلب التنمية العمرانية ربط الحيز الجديد بالحيز القديم لكي تكون مصر بكافة مسطحها الجغرافي وحدة تنموية واحدة .

ويعنى ما سبق أنه خلال الأربعين سنة القادمة يجب أن تمتد مساحة المعمور المصري من ٥,٧% إلى ١٢% من المساحة الكلية لمصر ، ويستلزم ذلك إنشاء حوالى ١٥٠ مدينة جديدة قادرة على استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة.

الانتشار السكانى: الشرائح السكانية المستهدفة للانتقال إلى الأقاليم الجديدة (المصريون الجدد)

تشمل الشرائح السكانية التى يمكن أن تنتقل من الحيز الحالي إلى المحاور التنموية الجديدة ما يلي:

الأسر المكونة حديثاً Newly Formed Families : يبدو أن الأسر الشابة سوف تمثل الجزء الأكبر من الشرائح السكانية التى يمكنها أن تترك الحيز القديم وتنتقل إلى الحيز الجديد ، ذلك لأنها أقل الشرائح ارتباطاً بالحيز القديم، وأكثرها تطلعاً للمستقبل وتقبلاً للمخاطر ، وأكثرها ديناميكية وقدرة على التأقلم مع الحياة الجديدة ، بل والمشاركة في صنعها . ويبلغ عدد هذه الأسر- حسب سجلات عقود الزواج- ما يزيد على ٦٠٠ ألف أسرة في العام.

الأسر الحالية : يصعب على الأسر في الأحوال العادية أن تنتقل إلى حياة جديدة وذلك لاستقرارهم الاجتماعى والسكنى في مستقراتهم الحالية ، وتعودهم على أنماط حياتية آمنة ، وارتباط أفراد الأسرة بأعمالهم ومهنهم الحالية . ولكن إذا ما وجدت الأسرة من الحوافز ما يشجعها على الهجرة إلى المناطق الجديدة ، وأن تجد في ذلك ما يحقق ليس فقط احتياجاتها الأساسية بل أيضاً طموحاتها وآمالها ، فإنها فى هذه الحالة قد تكون أكثر استعداداً للمخاطرة على ترك الحيز القديم والاستقرار في الحيز الجديد .

الشباب المجنّد : يمكن تشجيع المجندين في القوات المسلحة على الاستقرار في الأقاليم الجديدة بعد انتهاء فترة تجنيدهم . ولكن قبل ذلك يجب تدريب هؤلاء الشباب أثناء فترة التجنيد على المهن والحرف المطلوبة لمشروعات التنمية الجديدة ، بما فى ذلك استخدام التقنيات الحديثة اللازمة لهذه المشروعات .

ويقدر عدد أفـراد هذه الشرائـح المستهدفـة بما يزيد على مليـون ونصف مليـون نسمـة في العام ، أي حوالـى ٦٠ مليـون نسمـة خلال الأربعيـن عاماً القادمـة ، وهو العدد المتوقـع للزيـادة السكانية فى هذه الفترة .

ويجب أن تتلقى هذه الشرائـح السكانيـة التأهيـل الكافـى واللازم لهـم للانتقـال للعيش في الأقاليم بها ، بما فى ذلك كيفية التعامل مع مواطنى هذه الأقاليـم الأصليين بحيث يكونون معاً مجتمعـاً متعاونـاً ومتكامـلاً .

مما سبق يتضح أننا أمام نقطة تاريخية فاصلة تتمثل في أن مصر تعيش الآن في نهاية دورة حضارية زراعية امتدت لآلاف السنين وأقامت ما يمكن أن يطلق عليه "عمران الأرض السوداء" في الوادي والدلتا ، وفى بداية دورة حضارية جديدة تختلف تماماً عن الدورة الأولى وسوف تتطلب عمران جديد يمكن أن يطلق عليه "عمران الأرض الصفراء" في الصحراوات والسواحل .

كما تواجه مصر في هذه النقطة الحرجة من تاريخها وجغرافيتها ضرورة الانتشار السكانى بصورة لم يسبق لها مثيل –ليس في تاريخ مصر بل ربما على مستوى تاريخ العالم– من حيز قديم مأهول إلى حيز جديد غير مأهول بمعدل كبير : ١,٥ مليون نسمة سنوياً بعدد إجمالي قدره ٦٠ مليون نسمة خلال الأربعين عاماً القادمة . هذا الانتقال يستلزم توفير أنشطة تنموية : إنتاجية وخدمية ومستقرات بشرية لاستقبال هذا الكم الكبير من السكان في هذه الفترة الوجيزة من الزمن .

إن مشكلة مصر الحقيقية تتمثل في أنها تعيش بين حيز قديم بلغ مرحلة الشيخوخة وحيز جديد لم يولد بعد .

وقد واكب ذلك –إما بطريق المصادفة أو كحتمية تاريخية– ثورة عارمة اندلعت أخيراً بالبلاد أنهت إلي الأبد نمط للحكم يتمثل من تابع لا يملك من أمره شيئاً ومتبوع يملك سلطة مركزية مطلقة على تابعية، وتسعي إلى الانتقال إلى نمط جديد لإدارة الدولة يكون الحكم فيه من الشعب وبالشعب ومن أجل الشعب .

إدارة العمران والانتشار السكاني بين المركزية التقليدية واللامركزية المعاصرة

نظام الإدارة في مصر نظام مركزي شديد المركزية ، فحكومة العاصمة تسيطر سيطرة شبه كاملة على شئون المحافظات من محافظات ومدن وقرى . وليس للقاعدة الشعبية سلطة فعالة وحقيقية في إدارة شئونها المحلية أو في التأثير على مسار الشئون القومية العامة . لقد كانت لهذه المركزية في الحكم مبرراتها التاريخية والجغرافية ؛ إذ إن حضارة مصر قامت منذ فجر التاريخ على الزراعة النهرية ذات الدورات السنوية الثابتة .ويتطلب ذلك حكومة مركزية تضبط توزيع المياه وتنظيم الري وإقامة وصيانة الجسور. هذا وقد ساعدت طبيعة مصر الجغرافية وشكل المعمور المصري في الوادي والدلتا – كواحة تحف بها الصحراء والبحار– على حتمية المركزية في كيان الدولة وإدارتها .

لقد استنفدت هذه الحضارة الزراعية النهرية أغراضها وأتمت دورتها ، ونحن في بدايات دورة حضارية جديدة تقوم على أسس تختلف تماماً عن سابقتها . فالنطاق العمراني لم يعد يقتصر على الشريط الطولي الضيق الذي يسير من الجنوب إلى الشمال ، بل سوف يمتد إلى آفاق أوسع وأرحب فى صحراوات مصر وسواحلها كما سبق ذكره . وسوف تتغير أنساق الحياة لكى تتلاءم مع البيئة الإيكولوجية الجديدة بكل تحدياتها ومع الفكر والعلم المعاصر بكل معطياته. وسوف يتاح للفرد دور أكبر فى تشكيل الحياة الاجتماعية والسياسية، كما سوف تتاح له أيضاً مزيد من الإمكانات للأبتكار والإبداع. هذه الحياه الجديدة ستتطلب نمطاً آخر فى الإدارة يتسم أساساً بالمشاركة الشعبية الفعّالة على المستوى المحلى وعلى المستوى القومى. كما يتسم باللامركزية فى الإدارة تخطيطاً وتنفيذاً . وبتحقيق اللامركزية فى نظام الإدارة يمكن أن تتحقق الديمقراطية كنظام سياسى. والقول الشائع فى هذا الشأن هو أن "اللامركزية تعنى الديمقراطية "

"Decentralization means Democratization"

إن الاتجاه العالمى التاريخي فى إدارة الدولة الحديثة يتجه نحو الحد من المركزية والتوسع فـــى تطبيق اللامركزية. ويقتصر دور الحكومة المركزية فى هذه الحالة على الأمور الســيادية مثــل الدفاع والسياسة الخارجية وإدارة الاقتصاد القومى ، وكذلك إنشاء المشروعات القومية الكبــرى والمرافق العامة التى تربط الأقاليم بعضها ببعض. أما حكومة الأقاليم فتقوم أساساً بتقديم الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وإسكان وثقافة وأمن. وكذلك تقوم بتخطيط وتنفيذ وتشغيل مشروعات المرافق ، وبالتنمية الإنتاجية والخدمية داخل الإقليم . وهذا يتطلب أن يكون للإقليم موارده المالية

الخاصة ، والسلطات الإدارية الكافية ، والأجهزة المؤهلة للقيام بمسئولياته. ومن البديهي أن تتم سياسات وخطط الإقليم داخل إطار السياسات والخطط القومية العامة للدولة. ويمكن للإقليم أن يتلقى دعماً من الحكومة المركزية وذلك لتحقيق التوازن فى التنمية بين الأقاليم المختلفة وكذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية على المستوى القومي.

وسوف يؤدى الأخذ بنظام الأقاليم إلى إدارة أفضل للانتشار السكاني وللتنمية وتحقيق معدلات مرتفعة لها فى كل مجالاتها في كل من الحيز الحالي والحيز الجديد على سواء. كما سيؤدى أيضاً إلى الحد من تضخم البؤرة القاهرية ، بل إلى انكماشها . كما سوف يؤدى إلى إعادة الاتزان إلى النسق العمراني القومي بأكمله وعلاج ما يعانيه من خلل واضح .

النظام الإداري الحالي

تشتمل الإدارة الحكومية في مصر في الوقت الحالي علي مستويين إداريين : المستوى الأول هو الإدارة المركزية في العاصمة . وتتمثل في وزارات الدولة السيادية والوزارات الإنتاجية والخدمية . والمستوي الثاني هو الإدارة المحلية التي تقوم بإدارة المحافظات والمدن والقرى أو ما يعرف "بالمحليات". وقد أعطى النظام الإداري المصري للمستوي الأول هيمنة شبه كاملة على المستوي الثاني ، حتي يمكن القول أن الإدارة المحلية لا تتمتع بذاتية مستقلة بل انها في الواقع تعمل لدي الحكومة المركزية وتعتبر امتداداً لها . أي أنها بمثابة أذرع لهذه الحكومة في إدارة المحافظات والمحليات.

وقد اتسم النظام الإداري المصري الحالي بظاهرتين خطيرتين وهما :

- عدم التنسيق الكافي بين الوزارات المركزية في مجالي التنمية والخدمات بل تقوم كل منها بوضع خططها وتنفيذها وهي في معزل عن غيرها . وهذه الظاهرة واضحة أيضاً على المستوى المحلي إذ أن أنشطة المديريات المختلفة في المحافظة الواحدة لا يجمعها نسيج إداري واحد . وهذا يعني أن العلاقات الأفقية بين الوزارات علي المستوى المركزي، وبين المديريات علي المستوى المحلي شبه غائبة.
- كان الأداء على المستوى المركزي ينصب أساساً علي إيجاد الحلول للمشاكل الآنية في مداها القصير . ولم تعبأ الحكومة المركزية كثيراً بوضع خطط طويلة المدى تحقق رؤى وأهداف قومية متفق عليها .

وقد أدي هذا النظام إلى قصور واضح في إدارة التنمية والعمران . ويمكن إيجاز النتائج السلبية لهذا النظام فيما يلي :

- عدم العدالة في توزيع الاستثمارات بين المحافظات وتركيزها في المراكز الحضرية الكبرى وحرمان المحافظات النائية منها ، مما أدى إلي تضخم هذه المراكز تضخماً أخل بمنظومة العمران المصري وأفقدها اتزانها . ذلك لأن التخطيط لهذه الاستثمـــارات يتم مركزياً بتحيز مكاني واضح ، ودون الأخذ في الاعتبار بدرجة كافية ضرورة تنمية أقاليم مصر جميعها بطريقة متوازنة ومتوازية.
- وكما كان هناك تحيز مكاني في مجال التنمية كان هناك أيضاً تحيز مجتمعي . فلم تعطي الدولة اهتماماً عادلاً ومتناسباً مع الاحتياجات الفعلية لشرائح المجتمع المختلفة بهدف تحقيق التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية . فقد اتجهت الدولة في أغلب فترات تاريخها الحديث إلى الاهتمام بالشرائح العليا من المجتمع دون إعطاء الشرائح الدنيا ما تستحقه من رعاية واهتمام دون إدراك كاف للنتائج الخطيرة التي قد تترتب على ذلك.
- عدم وجود سياسة للتنمية المكانية تتناسب مع النمو السكاني المتزايد . ولم توضع الاستراتيجيات والخطط لمواجهة الزيادة السكانية وتوفير ما تحتاجه من حيز مكاني وفرص عمل يسيران في تناسب وتزامن مع هذه الزيادة المستمـــرة .
- عدم وجود نظام مؤسسي وتشريعي واحد لإدارة الأراضي من حيث الحيازة والتخصيص والاستخدام بما يحقق تنمية مستدامة على المستوي القومي والإقليمـــي والمحلي . وقد أدي ذلك في بعض الأحيان إلى استخدام الأرض بغرض المضاربة والتربح السريع بدلاً من استخدامها لأغراض التنمية. كما أدى إلى عدم قدرة الإدارات المحلية على التصرف في الأراضي المتاحة لها داخل حدودها الإدارية .
- أدى تركيز السلطة في العاصمة وإنفرادها بوضع السياسات واتخاذ القرارات الهامة والحاكمة إلى عدم إتاحة فرصة كافية للقواعد الشعبية في المشاركة الايجابية في وضع هذه السياسات واتخاذ مثل هذه القرارات ، وذلك حتى في الأمور التي تمس حياتهم بصورة مباشرة . والمشاركة الشعبية هي سمة أساسيـــة من سمات الدولة الحديثة ، إن لم تكن أهمها . وفي ظل اللامركزية يمكن تحقيق هذه المشاركة والانتقال بمصر من النمط التقليدي في الإدارة إلى الأنماط المعاصرة.

ونظراً لقصور الأداء السابق ذكره فإنه يجب إعادة النظر في النظام الإداري الحالي والتفكير في نظام إداري جديد يتولى حل المشاكل السابق ذكرها ، وكذلك إدارة التنمية والعمران في كل من الحيز الجديد والحيز الحالي خلال الحقبة القادمة .

التحول من المركزية إلى اللامركزية

يعني النظام اللامركزي في الإدارة تقسيم الدولة إلى أقاليم تنموية تخطيطية وإدارية على أن يتولى كل إقليم إدارة شئونه في مجالات الإنتاج والخدمات بنفسه ، تاركاً للحكومة المركزية وضع التخطيط الإستراتيجي والسياسات العامة والقيام بالمشروعات القومية الكبرى والتنسيق بين الأقاليـــم . وبذا يكون للإقليم كيان إداري ذاتي له موارده المالية الخاصة وله أجهزته الإدارية والمالية والفنية القادرة على تحقيق أهدافه وبرامجه ، ولكن نجاح مثل هذا النظام يحتاج في المقام الأول إلي إرادة سياسية واعية وقبول شعبي واسع وقيادات كفأه علي المستوي القومي والإقليمي . والتحول من النظام المركزي شديد التمركز – كما هو الحال في مصر – إلى النظام اللامركزي لن يكون هيناً . وقد يستغرق وقتاً ليس بالقصير حتى تستكمل اللامركزية أو "الإقليميـــة" مقوماتها المؤسسية وكوادرها البشرية . ويستلزم هذا التحول التعاون والمشاركة بـــين كافـــة الأطـــراف المعنية. كما يستلزم المراجعة والتقييم بين كل فترة وأخري لتصحيح المسار حتى يتحقق النظـــام اللامركزي بالكامل . وفي هذا الشأن يجب على الحكومة المركزية تقديم الدعم الكافي للارتقـــاء بمستوى كفاءة العاملين بالإدارات المحلية للقيام بمسئولياتهم في ظل نظام ديمقراطي جديد.

ومع الأخذ بنظام الأقاليم ولا مركزية الإدارة يمكن تحقيق الأهداف الآتية:

- كفاءة الإدارة في تنمية الحيز الجديد والانتقال السكاني إليه وحل مشاكل الحيز الحالي ، أي إدارة التنمية القومية الشاملة .
- تحقيق المشاركة الشعبية الفعّالة في الإدارة . إذ أن سكان الإقليم الواحد سيقومون بأنفسهم ومن خلال مؤسساتهم الرسمية والمدنية بتحديد الاحتياجات وأولياتها ، ووضع الخطط والبرامج والأشراف على تنفيذها . وبمثل هذه المشاركة الشعبية يمكن أن تتحقق الديمقراطية في الحكم ، وهذا هو الهدف الأساسي للنظام الإقليمي .

- الاستفادة الكاملة من مقومات وموارد الأقاليم والميزة النسبية لكل منها بما يتيح أفضل استغلال للموارد والثروات وتوزيع عائدات التنمية بشكل متكافئ ، يمكن أن تتحقق معه تنمية مكانية متوازنة وعدالة إجتماعية بين شرائح المجتمع .
- تحقيق التوازن والتوازي في التنمية بين الأقاليم المختلفة ، دون تركيز الاهتمام ببعض الأقاليم على حساب الأقاليم الأخرى . أي تحقيق العدالة في التنمية بين الأقاليم المختلفة .
- التحول من التنمية القطاعية التي تقوم بها الوزارات المختلفة دون تنسيق فيما بينها إلى تنمية مكانية تتوحد فيها الجهود على المستوى المركزي والمستوى الإقليمي لتحقيقها .
- التوجيه الأمثل للإستثمارات لدعم خطط التنمية بالأقاليم حسب المخطط الإستراتيجي الإقليمي والقومي .

تحديد حدود الأقاليم على كامل المسطح الجغرافي المصري

تعددت الأسس التي يمكن أن تتحدد بموجبها حدود الأقاليم وذلك لتعدد المدارس الفكرية في هذا الشأن. فضلاً عن أنه لكل دولة خصوصيتها التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الأقاليم بها. ويمكن أن تكون القواعد الآتية أسساً سليمة للتخطيط الإقليمي في مصر:

- أن يكون للإقليم إمكانات تنموية كافية لكي يكون قادراً على تنمية ذاته بذاته ، ويكون دور الحكومة المركزية في هذا الشأن هو دور" التمكين" والدعم في مراحل التنمية الأولى. كما يجب أن تكون الأنشطة التنموية متعددة ومتنوعة ، وإن كان من الممكن – بل ومن الأفضل – أن يكون للإقليم نشاط تنموي رائد يمثل قاطرة التنمية فيه ، مثل صناعة معينة أو سياحة أو زراعة متخصصة أو غير ذلك .
- أن تكون مساحة الإقليم وحجم السكان به كافياً لكي يمثل كياناً مكانياً وسكانياً قادراً على إدارة شئونه بنفسه. كذلك تكون لديه القاعدة البشرية التي يمكن تأهيلها على استيعاب التقنيات الحديثة في تخطيط وتنفيذ وتشغيل مشروعاته.
- أن يشتمل الإقليم على جزء من الحيز المعمور الحالي وجزء من الحيز المعمور الجديد حتى تسهل عملية الانتشار السكاني وتوطين الزيادة السكانية خارج الوادي والدلتا. ويجب أن يكون للإقليم إطلالة على البحر المتوسط أو البحر الأحمر، أي أن تكون له موانيه البحرية وأيضاً مطاراته الدولية .

مهام الأقاليم وأطرها الإدارية والتشريعية

مما سبق يتضح أن مهام الإقليم كمستوى إداري مستجد يقع بين الوزارات المركزية والإدارات المحلية يمكن تلخيصها فيما يلي :

- وضع المخطط الإقليمي بمراحله المختلفة ومتابعة تنفيذه، وتخطيط وتنفيذ وتشغيل مشروعات التنمية الجديدة داخل الإقليم.
- الارتقاء بمستوى الحياة الحضرية في كل مجالاتها، وتقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة لمواطني الإقليم ، مثل الإسكان والمرافق وشبكات النقل والتعليم والصحة والأمن والثقافة والرياضة وغيرها .
- التنسيق بين المحافظات التابعة لها والأشراف عليها والعمل على أن تتم التنمية بها جميعاً بصورة متوازنة وعادلة وبما يحقق التنمية القومية الشاملة.

ومع تحديد دور حكومـــات الأقاليم ومسئولياتها ووظائفها ، يجب أيضاً تحديد علاقات الإقليم مع الوزارات المركزية من ناحية ، ومع الإدارات المحلية التابعة لها وهى المحافظات والمدن والقرى من ناحية أخرى تحديداً دقيقاً . وبمعنى اخر فإنه يجب تحديد واجبـــات ومهام كل مستوى إداري من هذه المستويات وتقسيم العمل بينها تقسيماً واضحاً ومحدداً، بحيث تتكامل جميعاً في منظومة إدارية واحدة ذات كفاءة عالية في إدارة التنمية . ولكي نضمن فاعلية هذه المنظومة واستدامتهـــا فإنه يجب أن توضع في إطارها التشريعي الصحيح ، إذ بدون هذا الإطار فإنه يصعب تطبيق نظام الأقاليم ، وتظل المركزية هي البديل الوحيد المتاح لإدارة التنمية والعمران .

أولويات التنمية الإقليمية

شهدت مصر، في الحقبة الأخيرة ، تجربتين في تنفيذ تنمية إقليمية بدون غطاء من تخطيط قومي شامل يشمل فيما يشمل وضع معايير لتحديد أولويات تنمية الأقاليم . ففي خلال ثمانينات القرن العشرين أعد تخطيط لتنمية إقليم سيناء . ويمتاز هذا الإقليم بوجود قاعدة سكانية به ، وكذلك بتوفّر قاعدة من البنية الأساسية ، مع تنوع إمكاناته التنموية مما يجعله متعدد الأنشطة التنموية وليس أحادى النشاط ، وذلك فضلاً عن أهمية موقعه البالغة من الناحية الأمنية . ولكن بعد تنفيذ حوالي ٢٧%من خطة التنمية – أمكن خلالها استصلاح حوالي عشرات آلاف من الأفدنة ، وإقامة مشروعات إنتاجية صناعية مهمة ، وتشييد مراكز علمية جامعية– توقف هذا المشروع وانتقل اهتمام الدولة كلياً من الركن الشمالي الشرقي للبلاد في سيناء إلى ركنهـــا الجنوبي الغربي

المقابل في إقليم توشكي ، وهو إقليم خالٍ تماماً من السكان ومن البنية الأساسية ، وتقتصر تنميته على نشاط واحد فقط وهو الزراعة . وبعد أن تم إنفاق ما يزيد على عشرة مليارات جنيه في مد الترع وتبطينها وإقامة محطات رفع مياه ضخمة ، تعثّر تنفيذ المشروع ويواجه حالياً صعوبات كبيرة قد تؤدي إلى توقفه. أي أنه بعد مرور ما يزيد علي عشرين عاماً من بدء العمل في هذا المشروع لم تستصلح فيه إلا عدة آلاف من الأفدنة بينما كان الهدف منه استصلاح حوالي نصف مليون فدان.

والفرق بين تنمية إقليم سيناء وإقليم توشكي واضح وبيّن: إذ إن تنمية سيناء تتطلب رأس مال استثماري أقل نسبياً مع عائداً أسرع ، بينما تنمية توشكي تتطلب رأس مال أكبر مع عائداً طويل المدى . فضلاً عن أهمية اقليم سيناء أهمية كبيرة من الناحية الأمنية القومية كما سبق ذكره، وضرورة تعميرها وتوطين أكبر عدد ممكن إستيعابه من السكان فيها.

وقد بدأ الحديث يعلو منذ فترة عن ضرورة وأهمية البدء في تنفيذ ممر التنمية الجديد غرب الوادي والدلتا (ممر الدكتور فاروق الباز) كالأمل المنتظر في حل مشاكل مصر. كذلك بدأ بعض المسئولين عن التنمية يتحدثون في الآونة الأخيرة عن ضرورة تنمية إقليم قناة السويس بصفة عاجلة لما له من مزايا اقتصادية كبيرة . كما يرى البعض الأخر أهمية تنمية اقليم الساحل الشمالي الغربي وعلى الأخص منطقة منخفض القطارة لتعدد إمكاناته التنموية وقدراته في إستيعاب جزءاً كبيراً من الزيادة السكانية المتوقعة .

هذا القفز من إقليم لآخر بدون تنمية أي منهما تنمية كافية، وكذلك التفكير في تنمية أقاليم بعينها دون أقاليم أخرى، وكذلك تنمية قطاعات تنموية معينة قبل قطاعات أخرى يدل على غياب خارطة طريق واضحة لتنمية مصر تنمية شاملة ببعديها المكاني والزماني، وأيضاً غياب معايير واضحة لتحديد أولويات التنمية الإقليمية والقطاعية على المستوى القومي .

في هذه المرحلة التاريخية الخطيرة التي تمر بها مصر يجب أن يكون لدى المصريين وعي كامل بأن أنماط الحياة التي عاشوها على مدى الآف السنين منذ الاستقرار الأول على ضفاف النيل وحتى الآن قد استنفدت أغراضها ولم تعد قادرة على مواجهة تحديات العصر الحديث والعصور القادمة . وأن الحيز العمراني الحالي الذي يعيشون فيه في الوادي والدلتا قد ضاق بساكنيه وأصبح عاجزاً عن استيعاب مزيداً من السكـــان ومزيـــداً من الأنشطة الحياتية وذلك منذ أكثر من نصف

قرن . ومع الضغط السكاني المتزايد عليه بدأ هذا الحيز في التآكل بمعدل متسارع وأصبحت نهايته تلوح في الأفق القريب ــ ما بين عام ٢٠٧٠ و ٢١٠٠ ــ حسب ما يرى بعض المخططيــن . وأنه لكي تستمر مصر في وجودها الحضاري والتاريخي يجب أن يمتد هذا الحيز من الشريط الضيق في الوادي والدلتا إلى مجالات أوسع وأشمل في صحراوات مصر وسواحلها، وإقامــة حضــارة جديدة بقيم جديدة تختلف في أسسها وأنماطها عن الحضارة الزراعية النهرية السابقة والتي بدأت في الأفول منذ فترة ليست قصيرة .

والانتقال إلى الحيز الجديد وبناء حياة جديدة يجب أن يتم بنمط إداري جديد يقوم على أسس معاصرة تتسم باللامركزية والمشاركة الشعبية الحقيقية في كافة مراحل التنمية من وضع الرؤى والأهداف، وإعداد الاستراتيجيات والمخططات، وكذلك تنفيذ وتشغيل المشروعات الإنتاجية والخدمية على كل من المستوى القومي والإقليمي والمحلي . كما يجب أن تتسم هذه الإدارة الجديدة بالكفاءة العالية والقدرة على استيعاب الفكر العلمي والتقني الحديث واستخدامهما في كافة مناحي الحياة حتى يمكنها الانتقال بمصر من دولة نامية إلى دولة متقدمة تشارك بفاعلية في بناء الحضارة العالمية المعاصرة وتساهم في التقدم الإنساني في كل مجالاته .

إن الثورة المصرية الأخيرة تعبير حقيقي عن الضرورة الملحّة لتغيير المسار التاريخي المصري والانتقال إلى الدورة الحضارية الثانية بعد أن أتمت مصر دورتها الحضارية الأولى . ويبدو أن الحاجة لهذا التغيير قد استقرت في عمق وعي الضمير المصري . وأن حيوية الإرادة في التغيير قد تجاوزت المحدّدات التي كانت تحاصرها، وانطلقت مصر الحديثة تسعى نحو حياة جديدة في آفاق أوسع .